يفهم ان اللون كل ما بعد عن السواد وقرب من البياض
كان افضل ولذا ضحى صلى الله عليه وسلم بكبشين
املحين والاملح بالمهملة ما كان بياضه اغلب من
سواده وخالف ابن جماعة فقال المشهور في اللغة
ان الملحة بياض يخالطه سواد اي من غير اشتراط
كون البياض اغلب فاذا استحب لكثرة بياضه فالابيض
الخالص اولى قال الماوردي ان اجتمع اللون وطيب
اللحم فهو افضل والا قدم طيب اللحم وقال الاصحاب
الافضل البيض فالصفر فالغبر فالبلق فالسود
ولعل العدول منه صلى الله عليه وسلم للاملح
كان لتعسر الابيض على ما فيه والترتيب الذي ذكر
قال ابن جماعة بعد نقله عن الشافعية لم يظهر له
دليله انتهى وقد عرفته ولو تعارض اسود سمين
وابيض هزيل فالظاهر تقديم الاسود وافضلية
الابيض تفيد عند الامام وقيل لحسن منظره وقيل
لطيب لحمه قال الشارح الذي يظهر ان المقدم وان
انفرد افضل من المتاخر وان تعدد من حيث اللون
وان كان هو افضل من حيث تعدد اراقة الدم
واعلم ان الشاة افضل من المشاركة بسبع بدنة
قال الشافعي وشاة جيدة سمينة افضل من
شاتين بقيمتها بخلاف العتق فان عتق عبدين
خسيسين افضل من عتق نفيس بقيمتهما
والفرق ظاهر وبينه بقوله فان العرض بالمجموعين

في الاضحية

في الاضحية طيب المأكل فادارمعه وان قل اللحم
وفي العتق التمليص من الرق فضل عتقهما ولو
غير نفيسين على الواحد النفيس ونازع في ذلك
الحافظ ابن حجر العسقلاني في فتح الباري وقال
ينبغي في العتق للقربة فقد ينشأ عن عتق عبد
واحد ما لا ينشأ عن عتق اعبد فضلا عن عبدين
فيكون عتقه افضل لحسن ثمرته فرع لو نذر
شاة معينة اضحية او هديا او عينها لذلك ابتداء
او عن نذر في ذمته ثم وجد بها عيبا ينقص اللحم
مما يمنع التضحية ولم يكن بتقصير من الناذر
وكان قبل التمكن من ذبحها لم يبال به بل يذبحها
في وقت ذبحها على ما هب عليه ويجزيه هذا
هو الصحيح عند اصحابنا اي في الحالة الاولى
والثانية كما لو تلفت فان ذبحها قبل تصدق بلحمها
ولا يأكل منه شيئا لتفويته ما التزمه بتقصيره ويتصدق
بقيمتها دراهم ولا يلزمه شراء اضحية اخرى اذ مثل
المعينة لا تجزئ اضحية اما تقييمها بعد التمكن
من ذبحها فيمنع الاجزاء بتاخير الذبح ولانها مبنية
ضمانا مالم يذبح ويجب عليه ذبحها والتصدق
بلحمها لالتزامه ذلك لهذه الجهة ولا يأكل منها شيئا لما مر
وذبح بدلها سليما واما تقييمها في الثالثة ولو مع الذبح
فيبطل به المعين فله التصرف وما في ذمته باق
فعليه اخراجه وان كان ما عينه عنه افضل منه

مقابل

الشاة

اي عند الثلاثة مع قول ابي حنيفة انه يمنع الاجزاء مبني ان الطاعات